٢٠١٩

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثاني ٢٠١٩م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولًا : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانيًا : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	٥
٣-١ الأصول الاحتياطية	٦
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	٧
٤-١ الودائع المصرفية	٧
٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٧
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامسًا : القطاع الخارجي	١١
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٣
ثامنًا : صناديق الاستثمار	١٤
تاسعًا : مؤسسات الإقراض المتخصصة	١٤
عاشرًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٩م	١٥
الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٩م	١٦

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م الابقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٢,٥٠ في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند ٣,٠٠ في المئة. وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م. انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٨٢ في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٠ في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ١,٧٥ في المئة. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئة لتبلغ ١٩١٣,٨ مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعا نسبته ٢,٧ في المئة (٥٠,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٩٢٣,٣ مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٦٧٧,٦ مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٤٣٣,٤ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٣,٠ في المئة.

وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ١,٦ في المئة لتبلغ ١٨٦٥,٠ مليار ريال، وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقداره ٤٣,٢ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٣٤,٩ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م.

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٤,٧ في المئة (١,٨٣١,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٠,٦١٥,٧ مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٢٩,٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٩,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وسجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٠٣ في المئة ليبلغ ٨,٨٢٢ نقطة.

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,١ في المئة (٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,٨ مليار ريال. وانخفض إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣٦,٢ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، وكذلك إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٥,٣ في المئة (١,٥ مليار ريال) وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٢,٥٠ في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند ٣ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١,٠٢ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقابل ٣٣,٧ مليون ريال في الربع الاول من عام ٢٠١٩م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٤٧,٥ مليار ريال للربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقارنة بنحو ٦٣,٦ مليار ريال في الربع الاول من عام ٢٠١٩.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٨٢ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩م نحو ٣٢ نقطة أساس لصالح الريال مقارنة بحوالي ٢٤ نقطة أساس في الربع الاول لعام ٢٠١٩م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م.

ثانيًا: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٠ في المئة (٥٥,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٦٨,٥ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ١,٥ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٦ في المئة (٦٤,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة بلغت نحو ٣,٤٥ في المئة (٤٢,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٦٠,٢ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٦٧,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٠١ في المئة (٠,٢ مليون ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٢ في المئة (٥٠,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال

الربع الثاني من عـــام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٠ في المئـــة (٤٩,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٩٣,٥ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٩٠,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بانخفاض ربعي نسبته ٠,٨ في المئـــة (١٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنـويًا نسبته ٣,٩ في المئـــة (٦٣,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقـدية خـلال الربع الثاني مـن عـام ٢٠١٩م بنـسبة ١,٧٥ في المـئة (٥,٦ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٦,٠ مـليـار ريـال، مـقـارنـة بـارتـفـاع نسبتـه ٢,٨٠ في المـئـة (٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت انخفاضًا سنويًا نسبتـه ٠,٢ في المئـة (٠,٦٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م انخفضت بنسبة ٣,٥ في المئة (٣,٧ مليار ريال) لتـبلـغ نـحـو ١٠٢,٠ مليـار ريـال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٥,٠ في المئة (٥,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٣ في المئة (١,٣٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل النقد في الصندوق ارتفاعًا نسبته ١٠,٨ في المئـة (٣,٢ مليار ريـال) ليبلغ نحو ٣٣,١ مليـار ريـال، مقارنـةً بانخفاض نسبتـه ٢,٩ في المئة (٠,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٨,٣ في المئة (٣,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين ارتفع النقد المتـداول خـارج المصـارف بنسبة ٣,٣ في المئـة (٦,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٩٠,٨ مليار ريـال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٤,٦ مليار ريـال) في الربع السابق. وسجـــل ارتفاعًا سنويـًا نسبته ٠,٥ في المـئـة (٠,٩٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثاني من عـام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئـة (٤٩,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٩١٣,٨ مـليـار ريـال، مـقـارنـة بـارتـفـاع نسبتـه ٠,٦ في المـئـة (١١,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويـًا نسبتـه ١,٢٥ في المئـة (٢٣,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صـافـي الأصـول الأجـنـبيـة خـلال الربع الثاني من عـام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبتـه ٢,٧ فـي المـئـة

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

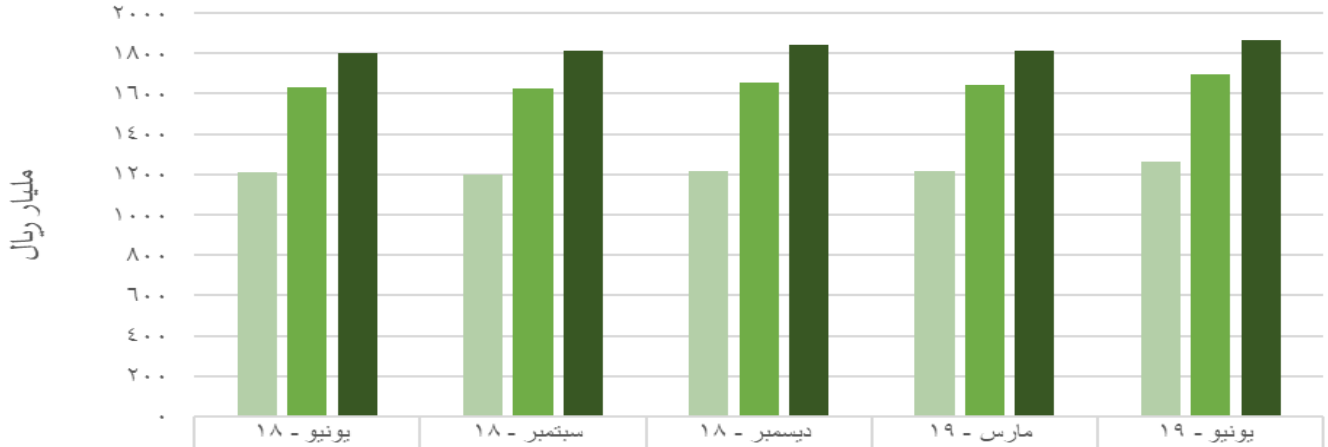

	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩
عرض النقود ن١	١٢٠٩,٣	١٢٠١,٣	١٢١٧,٩	١٢١٨,١	١٢٦٠,٢
عرض النقود ن٢	١٦٢٩,٧	١٦٢٧,٦	١٦٥٧,٠	١٦٤٣,٦	١٦٩٣,٥
عرض النقود ن٣	١٨٠٤,٢	١٨١٥,٥	١٨٤١,٢	١٨١٣,٤	١٨٦٨,٥

(٥٠,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٨٩٩,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٥ في المئة (٢٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٧,٣ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤,٤ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٩,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٢,٢ في المئة (٤,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

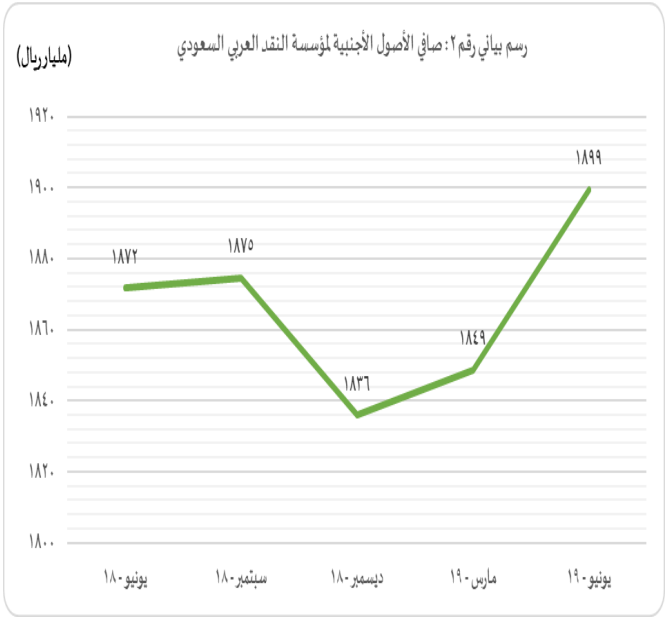

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢,٧ في المئة (٥٠,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٩٢٣,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (١١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجّل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٢ في المئة (٢٣,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق، فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٦,٣ في المئة (٠,٤٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨,١ مليار ريال، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٣,٨ في المئة (٤٦,١ مليار ريال). لتبلغ ١١٨٠,٤ مليار ريال، وفي المقابل، ارتفع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبه

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية

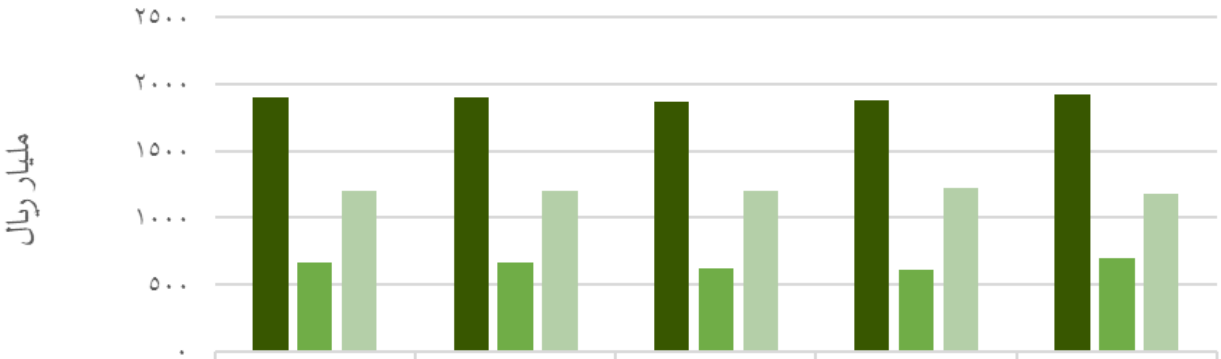

	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٨٩٩,٨	١٩٠٢,٠	١٨٦٢,٢	١٨٧٣,٣	١٩٢٣,٣
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٦٥٩,٩	٦٥٩,٦	٦٢٥,٨	٦٠٧,٣	٧٠١,٢
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٢٠٣,٠	١٢٠٤,٨	١١٩٨,٣	١٢٢٦,٥	١١٨٠,٤

١٥,٥ في المئة (٩٣,٩ مليار ريال) لتبلغ ٧٠١,٢ مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٥,٦ في المئة (١,٧ مليار ريال) ليبلغ ٣٢,٠ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١,٦ مليار ريال (رسم بياني رقم ٣).

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٠ في المئة (٤٩,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٧٧,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٩ في المئة (٦٣,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٣,٥ في المئة (٣٦,٠ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٦٩,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٤ في المئة (٤,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٩ في المئة (٥٠,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١,٨ في المئة (٧,٨ مليار ريال) لتبلغ ٤٣٣,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة (١٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,١ في المئة (١٣,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا بنسبة ٣,١ في المئة (٥,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٧٤,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٩ في المئة (١٤,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٤٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٤٣٣,٤ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٣,٠ في المئة (٦٩,١ مليار ريال)، مقابل ارتفاع طفيف نسبته ٠,٠٤ في المئة (٠,٨٤ مليار ريال)

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

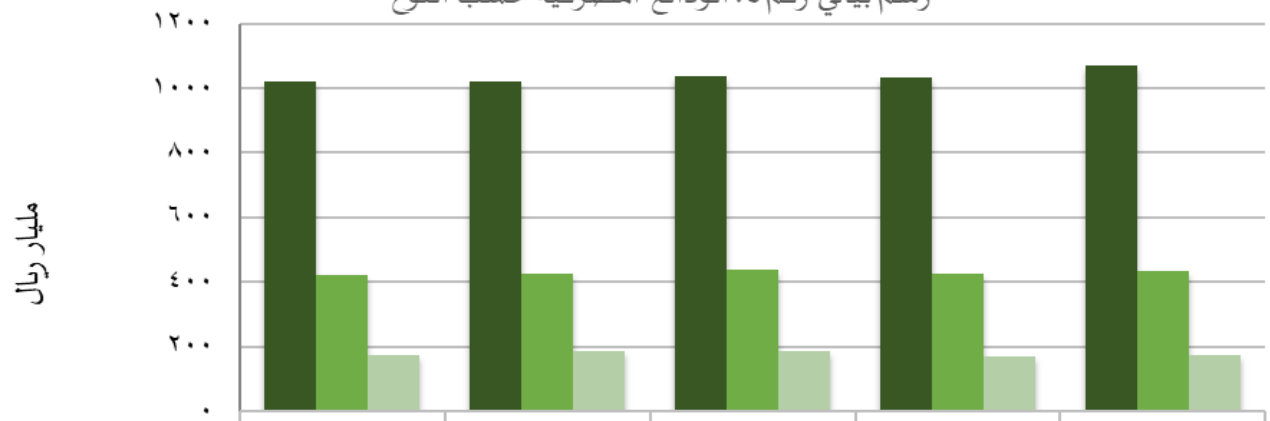

	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩
الودائع تحت الطلب	١٠١٩,٤	١٠٢٢,٣	١٠٣٧,٨	١٠٣٣,٤	١٠٦٩,٤
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٢٠,٤	٤٢٦,٣	٤٣٩,٠	٤٢٥,٥	٤٣٣,٣
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٧٤,٥	١٨٧,٩	١٨٤,٣	١٦٩,٨	١٧٤,٩

خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥,٢ في المئة (١٢١,٤ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١,٤ في المئة (٣,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢١٦,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٦ في المئة (٨,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد انخفاضًا سنويًا نسبته ٤,٩ في المئة (١١,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من العام ٢٠١٩م ما نسبته ٨,٩ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٩,٠ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٦,٤ في المئة (٧,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١١٨,١ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٦,٣ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣١,٠ في المئة (٢٨,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٤,٩ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٤,٧ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٤,٠ في المئة (٤,٠ مليار ريال) ليبلغ ٩٧,٩ مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته ١٨,٨ في المئة (٢٣,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٨,٥ في المئة (٣٩,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٦ في المئة (٢٩,٧ مليار ريال) لتبلغ ١٨٦٥,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤٨,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٦,٢ في المئة (١٠٩,٣ مليار ريال). وانخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

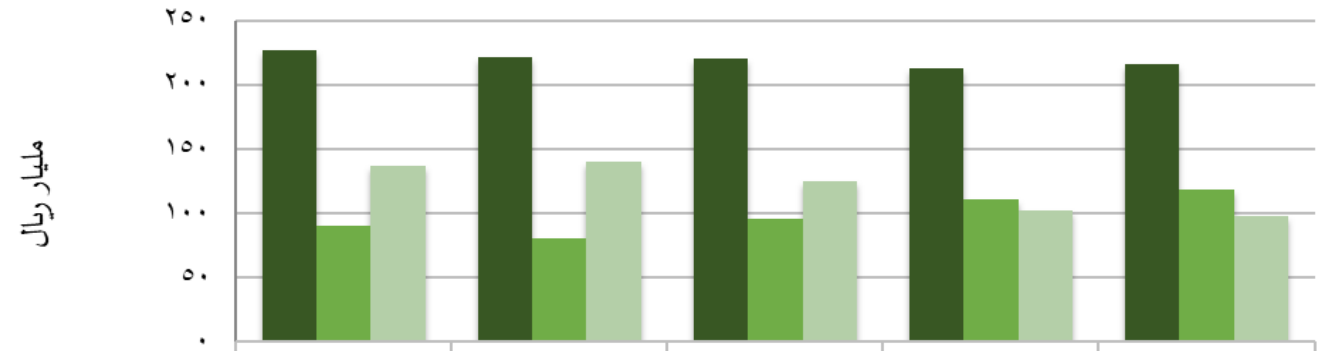

	يونيو -١٨	سبتمبر -١٨	ديسمبر -١٨	مارس -١٩	يونيو -١٩
الأصول الأجنبية	٢٢٧,١	٢٢١,٤	٢٢١,١	٢١٣,٠	٢١٦,٠
المطلوبات الأجنبية	٩٠,٢	٨٠,٨	٩٥,٥	١١١,١	١١٨,١
صافي الأصول الأجنبية	١٣٦,٩	١٤٠,٦	١٢٥,٦	١٠١,٩	٩٧,٩

من إجمالي الودائـع المصرفية إلى ١١١,٢ في المئـة مقارنة بنسبة ١١٢,٧ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٠ في المئة (١٥,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٦٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٦ في المئـــة (٣٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م إلى ٨٧,٣ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٩,٠ في المئـة في نهايـة الربع السابق (رسم بياني رقـم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٧ في المئة (١٤,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٤٠٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع

رسم بياني رقم ٦: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

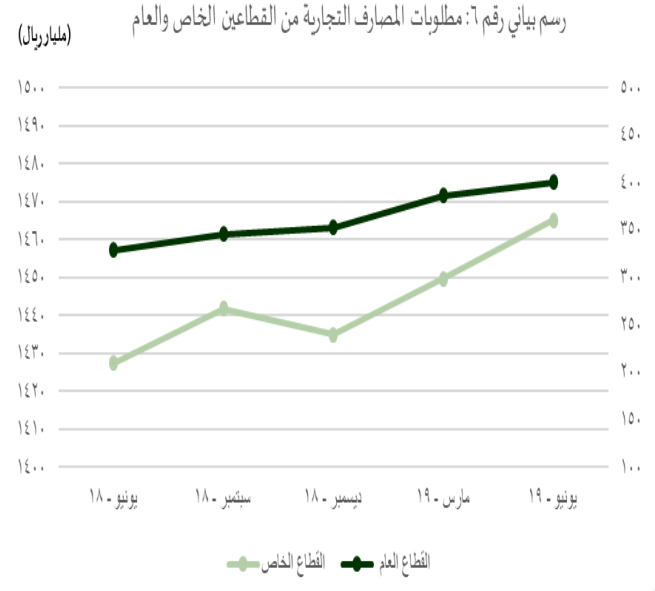

نسبته ٩,٦ في المئة (٣٣,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبتـه ٢١,٨ فـي المئـة (٧١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٢٣,٨ في المئة مقارنة بنسبة ٢٣,٧ في المئة في نهايـة الربع السابـق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته ٤,٣ في المئة (٢١,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٥١٧,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا نسبته ٢,١ في المئة (٤,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٥,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته ٠,٢ في المئة (١,٣ مليار ريال) ليبلغ ٧١٤,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (٩,١ مليار ريال) في الربع السابق (رسم بياني رقـم ٦).

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,١ في المئة (١٥,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤٥٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (١٧,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,١ في المئة (٤٤,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة بنسبة ٦,٨ في المئـــة

(١٨,٣ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٣,٩ في المئة (٢,٩ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٠ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٥ في المئة (١٤,٨ مليار ريال). ولقطاع التمويل بنسبة ١,٤ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١,٠ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١٣,٧ في المئة (٨,٧ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٥,٢ في المئة (٥,٤ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٥,١ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣,٤ في المئة (٥,٨ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٢,٦ في المئة (١,٣ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,٣ في المئة (٨,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٥٨,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٥,٤ في المئة (٤٦,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٨ في المئة (٢٦ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م إلى ٢١,٤ في المئة مقارنة بما نسبته ٢١,٥ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م حوالي ١٠,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٣,٩ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٢١,٢ في المئة (٢,٩ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٦ في المئة (٢ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٦٢ فرعًا في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، أي بتراجع قدره ثلاثة فروع مقارنة بالربع السابق، وانخفض عدد الفروع بمقدار أربعة فروع مقارنةً مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٣,٧ في المئة (١٠٢,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٨٤٦,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٠ في المئة (٣٩,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٨,٢ في المئة (١٣٠,١ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة ٢٨,٠ في المئة (٣٢,٦ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة ٣٦,٤ في المئة (٤٠,٤ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة ١٨,٥ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١٥,٠ في المئة (٥٥,٦ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٢٣,٥ في المئة (٢٩,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٠,٦ في المئة (٧٣,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧٦٧,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٧ في المئة (٣٤,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٧,٨ في المئة (١١٦,١ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات للوزارات أو البلديات بنحو ٩٨٧,٤ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، والمبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ٥٢,٥

في المئة (١,٩ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف محلية بنسبة ٣٢,٥ في المئة (٣٠,٠ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة ٩,٣ في المئة (٢٣,٤ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب) بنسبة ٨,٧ في المئة (٧,٨ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٤,٤ في المئة (١٠,٤ مليار ريال). في حين انخفضت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٣,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٧).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,١ في المئة لتبلغ نحو ٢٤٩,٤ مليار ريال مقارنةً بنحو ٢٤٤,٢ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو ٢,٣ في المئة لتبلغ ١٩٢,٠ مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو ١,٣ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٥٧,٣ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٠ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م لتبلغ نحو ١٢٩,٨ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقداره ٤٣,٢ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٣٤,٩ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٧٣,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ٦٨,٥ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره ١٣٠,٤ مليار ريال وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٢,١ في المئة لتبلغ ٢٤٩,٤ مليار ريال مقارنةً بحوالي ٢٤٤,٢ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، وبالرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة ٣,٠ في المئة لتبلغ ١١٩,٠ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٥,٥ مليار

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

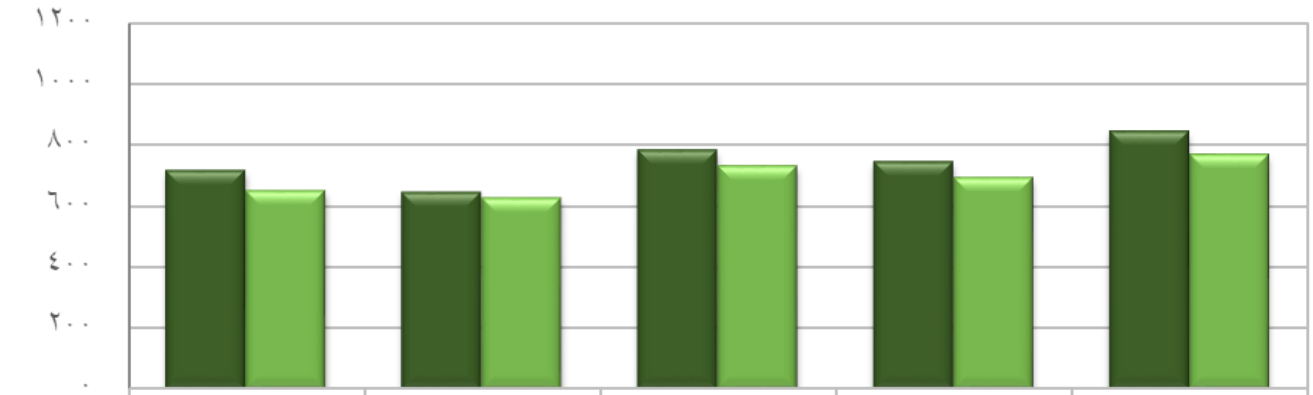

	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩
مشتريات	٧١٦,١	٦٤٤,٩	٧٨٣,٣	٧٤٤,٠	٨٤٦,٢
مبيعات	٦٥١,٣	٦٢٥,٤	٧٢٨,٣	٦٩٣,٨	٧٦٧,٤

ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، وكذلك تحسن عجز حساب الخدمات من ٦٠,٣ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٨م إلى ٥٧,٠ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٩م. فيما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي في الربع الأول من عام ٢٠١٩م إلى نحو ٤,٨ مليار ريال مقابل حوالي ٥,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ١١,١ في المئة ليصل إلى حوالي ٣٥,٠ مليار ريال مقابل ٣٩,٤ مليار ريال في الربع الأول من العام السابق.

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ م تدفقًا للخارج بقيمة ١,٠ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ١,٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بقيمة ١١,٥ مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ ١٦,٢ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٤,٧ مليار ريال. انخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٠,١ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٩,٦ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ١٨,٧ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٢٠,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ ١١,١ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقابل انخفاض بمبلغ ١١,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٩,٧ مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ١٨,٥ مليار ريال مقابل ارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ ٢٨,٢ مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ ١٢,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٤,٧ في المئة (١,٨٣١,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٠,٦١٥,٧ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ٩,٨٦٣,٨ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٧٤٢,٨ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٨٩٨,١ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٨,٧٠٨,٦ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٨,٨ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٢٩,٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٩,٣ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م نحو ٣٦٢,٣ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٧٢,٧ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٨ ألف جهاز في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٣٠,٣ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م حوالي ٣٨٨ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٩م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٨٠٥ ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت ٩٥,٤ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٧١٠,٥ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٥,٨ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ٩٤,٥ آلاف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٩,٦ مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٠٣ في المئة ليبلغ ٨,٨٢٢ نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٢,٧ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,١ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٩,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٩,١ مليار سهم، مقارنةً بانخفاض نسبته ١٦,١ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته ١٣,٠ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٤٨,١ في المئة لتبلغ نحو ٢٦٢ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ١٨,٩ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٠,٠ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٣ في المئة لتبلغ ٢,١ مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته ١٢,٣ في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٥,٠ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٣,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٦,٧ مليون صفقة، مقارنةً بانخفاض نسبته ١١,١ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته ٨,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم ٨: مؤشر سوق الأسهم

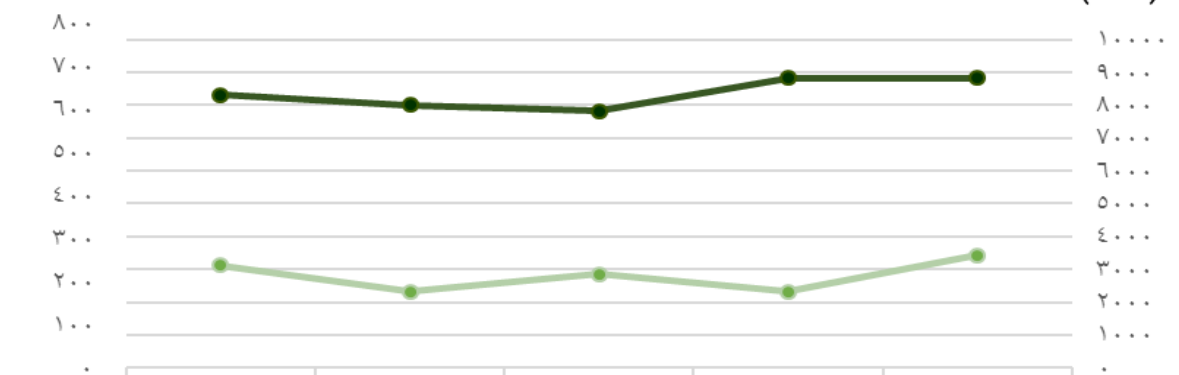

	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨	ديسمبر-١٨	مارس-١٩	يونيو-١٩
مؤشر سوق الاسهم	٨٣١٤	٨٠٠٠	٧٨٢٧	٨٨١٩	٨٨٢٢
قيمة الاسهم المتداولة	٢٣٨	١٧٧	٢١٨	١٧٧	٢٦٢

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,١ في المئة (٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١١,٣ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) لتبلغ ٨٣,٠ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٩,٠ في المئة (٩,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية انخفاضًا سنويًا نسبته ١٢,٦ في المئة (١١,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١٠١,٧ في المئة (١٨,٥ مليار ريال) لتبلغ ٣٦,٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٢,٢ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤٦,١ في المئة (١١,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٢ في المئة (٢٣,٨ ألف مشترك) ليبلغ نحو ٣٥٦,٤ ألف مشترك، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٥,٧ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢٠,٩ في المئة (٦١,٦ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد سجلت ارتفاعًا بنحو ثلاثة صناديق لتبلغ ٢٥٢ صندوق في الربع الاول من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا ربعيًا نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣٠,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٣٥ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق انخفاضًا سنويًا نسبته ١,٦ في المئة (٣,٨ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الأول من عام ٢٠١٩م، فقد انخفض بنسبة ٣٦,٢ في المئة (٢,٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٩,١ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٩٤,٦ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وانخفض إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٥,٣ في المئة (١,٥ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٨ في المئة (٠,٢ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وسجل صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م عجزًا بلغ ٦١٢ مليون، ويعود ذلك إلى أن إجمالي القروض المسددة أكبر من إجمالي الممنوح الفعلي من القروض بنسبة ١٥,٦ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية بنسبة ٧١,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٣٧,٩ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١٠,٩ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق.

في المقابل انخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٧١,٨ في المئة (٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١١,١ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٣٧,٧ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٧,٣ في المئة (٠,٠٦ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م، يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٨١,٢ في المئة (١,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣٣,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٨,٥ في المئة (٠,٠٦ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٦,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفض حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية العقارية بنسبة ١,١ في المئة (٠,٠٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل ارتفع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ١,١ في المئة (٠,٠٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال) في الربع السابق.

عاشرًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م

- أصدرت المؤسسة ضوابط تملك البنوك وشركات التمويل العقاري للعقارات الواقعة في نطاق مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- أكدت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف العاملة بالمملكة بعدم حجز أو استقطاع أي مبالغ ترد من برنامج "سند محمد بن سلمان" أو مؤسسة "مسك" الخيرية في حسابات المستحقين مقابل سداد القروض الشخصية والالتزامات التمويلية الأخرى.
- شددت المؤسسة على أهمية استعداد البنوك والمصارف لتلقي طلبات فتح الحسابات البنكية لأصحاب محطات الوقود، وتوفير أجهزة نقاط البيع من خلال نظام المدفوعات الوطني (مدى).
- قررت المؤسسة على المؤسسات المالية إتاحة قنوات تواصل مجانية للعملاء داخل المملكة وخارجها، وذلك لتقديم الشكاوى والبلاغات والاستفسارات، إلى جانب توفير قنوات تواصل أخرى وبنية تحتية ذكية للعملاء مثل خدمة المحادثات الفورية عبر الإنترنت.
- قررت المؤسسة تمديد استثناء مراكز التحويل المالية التابعة للبنوك للعمل يوم الجمعة لمدة عام وفق التنظيم المعتمد لساعات العمل.
- أجرت المؤسسة تحديث على نطاق تطبيق متطلبات الهامش للمشتقات المالية الغير مغطاة مركزياً (Margin Requirements for Non-Centrally Covered Derivatives).
- قامت المؤسسة بإتاحة ساعات عمل إضافية للفروع الموجودة بالمدن والقواعد العسكرية/الجوية وفق ضوابط معينة.
- أتاحت المؤسسة السحب النقدي للمبالغ المستثناة من الحجز في الحسابات البنكية المحجوزة بأمر قضائي واستثنت كذلك خدمات إصدار وتجديد بطاقات الصرف الآلي.
- أكدت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف العاملة بالمملكة بضرورة التقدم بطلب تمديد فترة الاحتفاظ بالعقارات التي آلت ملكيتها للبنوك مقابل تسوية مديونية قبل ٦٠ يوم من تاريخ انتهاء الفترة النظامية.
- أكدت المؤسسة ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات الأمنية والمتطلبات الخاصة بالعربات لنقل أو استلام النقود.

- أصدرت المؤسسة القائمة السنوية المحدثة للبنوك ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) لعام ٢٠١٩م.
- اعتمدت المؤسسة الإطار التنظيمي لمحاكاة سيناريوهات الهجمات السيبرانية (Financial Entities Ethical Red Teaming Framework) والذي تم إعداده بناء على أفضل الممارسات والتجارب الدولية.
- شددت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف العاملة بالمملكة عدم قبول السحب من الحسابات البنكية الحكومية إلا بتوقيع مشترك من المخولين بالسحب.
- قامت المؤسسة باستثناء عملاء المراكز والصرافة في المطارات المسافرين إلى خارج المملكة فقط من تقديم الهوية الوطنية لتنفيذ العمليات والاكتفاء بتقديم جواز السفر وتذكرة صعود الطائرة.
- السماح للبنوك والمصارف بالاستمرار بممارسة نشاط الإيجار التمويلي دون الحاجة لتجديد الترخيص الممنوح لها.
- اعتمدت المؤسسة البلاغ الالكتروني المعتمد لدى الإدارة العامة للتحريات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قررت المؤسسة تمديد ساعات عمل فروع البنوك الواقعة في أماكن تجمع الحجاج بالقرب من الحرمين الشريفين خلال موسم حج عام ١٤٤٠هـ.
- حثت المؤسسة جميع البنوك والمصارف وشركات التمويل العاملة بالمملكة على طرح منتج تمويل منشأة خاصة صحية لطب الأسنان لدعم تأسيس أطباء الأسنان السعوديين لمنشآتهم الخاصة.
- أصدرت المؤسسة تحديث على قواعد تنظيم التصرف في أصول التمويل أو الحقوق الناشئة عنها.
- شددت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف العاملة بالمملكة كافة الالتزام باستخدام برنامج "قوائم" كمصدر للحصول على القوائم المالية للكيانات التجارية والاعتماد فقط على القوائم المالية الموثوقة المتوفرة في هذا البرنامج.
- قررت المؤسسة السماح للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بشراء محافظ التمويل العقاري السكني من الممولين العقاريين بعد مضى مالا يقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ منح التمويل المرتبط بتلك الأصول.
- أكدت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف وشركات التمويل بضرورة البدء في تسجيل عقود الإيجار التمويلي لدى الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي (سجل).
- أكدت المؤسسة بعدم ممانعتها من قيام البنوك والمصارف العاملة بالمملكة بالتعاقد مع الأشخاص المرخص لهم لتوزيع صناديق الاستثمار المطروحة طرحًا عامًا عبر القنوات الإلكترونية فقط.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة التجارة والاستثمار.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترتيبات التنظيمية لمركز برنامج التحول الوطني.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص لبنك (كريدي سويس) بفتح فرع له في المملكة.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام صندوق الاستثمارات العامة.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز السعودي للأعمال الاقتصادية.
- قرر مجلس الوزراء إنشاء مركز باسم "المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي".

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري.
- قرر مجلس الوزراء أن تتولى الهيئة العامة للعقار التسجيل العيني للعقار.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام الإقامة المميزة.
- قرر مجلس الوزراء اعتماد التصنيف السعودي للمهن (المحدث).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام مقدمي خدمة حجاج الخارج.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل التقارير عن الأنشطة الاقتصادية في الدول.
- قرر مجلس الوزراء تحويل اللجنة الوطنية للاعتماد إلى مركز مستقل باسم "المركز السعودي للاعتماد" والموافقة على تنظيمه.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده